بين العجز والارتفاع.. رحلة مؤلمة لأسعار العملات في الأسواق اليمنية!

الأمناء/ خاص:

في عالم المال والأعمال، حيث الأرقام تتلاعب كما يشاء لها مزاج السوق، استمر مسلسل الارتفاع والانخفاض في أسعار الصرف يوم أمس، وكأنها دراما يومية تعرض على مدار الساعة، مستمرة في تعقيد حياتنا، وتحوّلها إلى نكتة سخرية.

عدن عاصمة الجنوب، تمايل الدولار الأمريكي، محاولا إغواء التجار والمواطنين على حد سواء، ليقف بين 2068 و 2058 ريالا. أرقام صادرة من المستقبل، كما لو أن الدولار قد قرر استكشاف عالم العملات المشفرة، فرفع رأسه عن الأرض ليجد الريال السعودي في نفس الاتجاهات: بين 540 و 537 ريالا، وكأن الريال السعودي – المدلل في الأسواق اليمنية – قد قرر أن ينزل عن عرش الثبات ويمنح لحظة انتصار للدولار، لكن دون أن يتخلى عن مكانته.

حضرموت المحافظة الشرقية التي تمتاز بهدوئها النسبي، لم تكن بعيدة عن هذا الهرج والمرج النقدي. الدولار الأمريكي استمر في خداع العينين، متراوحًا بين 2068 و 2058 ريالا، دون أن يلتفت للأدعية التي تملأ الشوارع. أما الريال السعودي، فقد تراجع قليلا، ليقف بين 540 و 537 ريالا، بينما الجميع يترقب انفراجة قد تشرق على هذه القيم.

صنعاء العاصمة اليمنية التي تحيا على وقع التقلبات المستمرة، حيث جف القلم عن تحديد موعد للراحة. الدولار الأمريكي هناك سجل أرقامًا مدهشة، متراوحة بين 522 و 524 ريالا، بينما الريال السعودي في حالة من الانقلاب النفسي، ليقف عند 138.5 و 139 ريالا. هذه الأرقام قد تعني شيئًا واحدًا: أوضاع متوترة تحتاج إلى "لقاح اقتصادي"، لكن أين هو هذا اللقاح؟ وكأن عالم العملات لا يقدر على التنفس دون أن يأخذ نصيبه من الحيرة.

هل هناك نهاية لهذه الأسعار المتقلبة؟

هذا ما يردده الجميع من الباعة في الأسواق إلى الاقتصاديين في القاعات المغلقة. الإجابة قد تكون: "من يدري؟". فبينما يتطلع المواطنون إلى أمل بعيد، تبقى هذه التقلبات مجرد مسرحية كوميدية، نتابعها بشغف لا نعرف إن كان سيكون له نهاية سعيدة.

ما بين الريالات والدولارات والريالات السعودية، تظل الأسعار تتراقص على أنغام السوق، كأنها آلة موسيقية نغمة ألحانها لا تتوقف. لذا، من يدري ما الذي ستؤديه الأيام القادمة؟ هل ستستمر رحلة الارتفاع والانخفاض؟ أم أن هناك مفاجأة جديدة في الطريق؟

فضيحة دولية: كيف تدير عصابة النصب والابتزاز عملياتها من صنعاء إلى عمان؟

الأمناء/ خاص:

كشف الإعلامي راشد معروف عن معلومات هامة حول شبكة عصابات خطيرة تمارس عمليات نصب وابتزاز على مستوى دولي، وأشار إلى أن التحقيقات حول هذه العصابة قد تطرقت إلى أسماء كبار أفراد العصابة في العاصمة صنعاء.

بدأت القضية عندما تعرض عدد من المواطنين العمانيين لعمليات نصب وابتزاز من قبل هذه العصابة، الأمر الذي انتشر بسرعة في الأوساط العمانية، ليصبح حديث المجالس. إثر ذلك، تقدم الضحايا بشكاوى رسمية ضد العصابة، حيث كان لديهم أدلة دامغة على تورطهم في العديد من الجرائم. وبواسطة وسطاء، تم الضغط على سلطات صنعاء للقبض على أفراد العصابة، مما أسفر عن اعتقال عددٍ منهم وهم متلبسون بجرائم مختلفة منها الزنا والدعارة واللواط، وفقًا للتحقيقات الرسمية.

لكن رغم القبض على بعض أفراد العصابة، تكشف الإعلامي راشد معروف عن تلاعب القيادات الداعمة للعصابة في سير القضية. وقال معروف إن المحاكمة استغرقت وقتًا طويلا، لكن الضغوطات المالية أدت إلى تمييع القضية، وتمكن زعماء العصابة من الخروج مقابل دفع أموال ضخمة مقابل الحكم بالبراءة. ومن أبرز المتهمين الذين تم الإفراج عنهم كان خليل محمد مهدي الشعيبي وياسر عبده محي الدين النمير.

ويعتبر ياسر النمير العقل المدبر لهذه العصابة، حيث يتزعم مجموعة من الأنشطة الإجرامية تشمل النصب والابتزاز. وفقًا لمصادر التحقيق، يُتهم النمير بتوريد الأموال من عمان إلى اليمن عبر حوالات باسم أفراد من أسرته. كما كان ينسق مع عدة عصابات في المنطقة، بما في ذلك عصابات يديرها هارون قاسم عبدالله المنصوري وأحمد محمد مسعد الطياري.

وتعتمد العصابة على أساليب متطورة للنصب، حيث يقومون بتصوير فتيات صغيرات السن وإرسال صورهن إلى ضحاياهم في دول الخليج، وغالبًا ما يكون هؤلاء الضحايا كبار السن. يطلبون منهم المساعدة في السفر للدراسة، ثم يرسلون لهم وثائق مزورة وعقود زواج مزيفة، مما يقنع الضحايا بتحويل مبالغ طائلة لتمويل الزواج.

بعد ذلك، يستخدمون أساليب أخرى، مثل التزوير في التقارير الطبية، لإقناع الضحية بمساعدتهم ماديا بحجة دفع تكاليف علاج وهمية، أو حتى التلاعب بتقارير وفاة مزورة.

العديد من ضحايا العصابة لا يستطيعون التحدث علنًا عن تعرضهم لابتزازات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بنشر صور وفيديوهات شخصية تم استخدامها في عمليات ابتزاز فاضحة. ووفقًا للمصادر، يواجه الضحايا صعوبة كبيرة في الإبلاغ عن تلك الجرائم بسبب الخوف من الفضائح.

يستمر التحقيق في هذه الشبكة التي تمتد فروعها من صنعاء إلى عمان، وتستهدف الضحايا في مناطق عدة، مما يهدد أمن المجتمع ويعزز الحاجة إلى تحرك أكثر فاعلية لمكافحة هذه العصابات.

صيادو شحير ينظمون مسيرة سلمية للمطالبة بتحقيق مطالبهم المشروعة

غيل باوزير. الأمناء - خاص:

في تطور جديد للأزمة التي يواجهها الصيادون في شحير بمحافظة حضرموت، شهدت المدينة صباح أمس مسيرة سلمية نظمها عدد من الصيادين للتعبير عن استيائهم مما وصفوه بـ"تجاهل السلطة المحلية لمطالبهم المشروعة".

ورفع الصيادون لافتات تطالب بالتدخل العاجل من قبل السلطة المحلية بالمحافظة والتحالف لتحسين أوضاعهم المعيشية، والسماح لهم بممارسة مهنة الصيد بحرية ودون قيود، في ظل الأزمات الاقتصادية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة.

وأوضح المحتجون أن مطالبهم تتضمن إنهاء العراقيل التي تعيق عملهم، إلى جانب تحسين الخدمات المقدمة لهم بما يضمن حياة كريمة، مؤكدين أن معاناتهم طالت دون حلول ملموسة.

كما عبّر الصيادون عن غضبهم من الوعود التي تلقوها سابقًا من المسؤولين دون تنفيذ، مما زاد من شعورهم بالإحباط والظلم، وشددوا على أن احتجاجاتهم ستستمر بشكل سلمي حتى تتم الاستجابة لمطالبهم بشكل كامل.

العشوائية تطغى على الإجراءات القانونية لإستخراج البطاقة الذكية بلحج

الأمناء/ أنسام عبدالله:

في عبئ آخر يتحمله المواطنين في محافظة لحج ..برزت إلى الواجهة مؤخرا أزمة استخراج " البطاقة الذكية " ، طاغية بظلالها العشوائية على سلامة الإجراءات القانونية التي تتبعها إدارة الأحوال المدنية بمقرها في صبر بمديرية تبن .

حيث لا يوجد فرع آخر بمحافظة لحج يستوعب جميع مواطني الخمس عشرة مديرية مترامية الأطراف بالمحافظة غير هذا الفرع الرئيسي بصبر ، إذ يتحمل جميع المواطنين الوافدين عناء السفر لأيام وليال عدة في سبيل استخراج هذه البطاقة الذكية " الحدث " .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن المشهد المرئي للوهلة الأولى هناك هو العشوائية الكبيرة ، إذ يتوزع المواطنين على طول ساحة المبنى وعرضه ، وفي أزقته وذلك للسعي الحثيث منهم خلف انهاء خطوات الإجراءات المتسلسلة والكثيرة ، ناهيك عن السماسرة المستغلين حاجة الناس إلى سرعة تخليص الإجراءات .

بالإضافة إلى قلق القطاع التعليمي من عدم مقدرة المعلمين على استخراجها نظرا للمبالغ التي تعادل ثلث مرتب المعلم في الغالب .

من جانبهم أطلق عدد كبير من التربويين والنقابيين نداءات عدة إلى السلطات في المحافظة بمراعاة وضع الموظفين ، ونزول لجان خاصة إلى المدارس على غرار لجان فتح الحسابات للرواتب في البنوك التجارية مطلع العام الحالي ، وتجنيب المعلمين المنهكين بفعل " ضآلة المرتبات " تكبد عناء تلك العشوائية وذاك التكدس غير المبرر ، علاوة على عدم مقدرتهم على توفير المبالغ المطلوبة لإستخراج البطاقة الذكية ، مطالبين في الوقت ذاته بمراعاة أوضاعهم الاقتصادية الحرجة واعفاءهم من رسوم استخراجها .